أثر التلقي في صياغة المصطلح البلاغي والنقدي

أ.م.د. لطيف محمود محمد

جامعة الانبار/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم اللغة العربية

The Effect of the Recipient in Forming the Rhetoric and Critical Terms

Asst.Prof.Dr. Latief Mahmood Mohammad

Dept. of Arabic/ College of Education for Human Sciences/ University of Al-Anbar

rmmra@yahoo.com

Abstract

The present study aims at presenting the effect of the recipient in forming the rhetoric and critical terms. The numerousness of forming the rhetoric and critical terms is the result of the diversity cultures and variety in critical judgment.

الملخص

تقوم فكرةُ هذا البحث على بيان الأثر الذي مارسه تلقي الأساليب البلاغية وقراءتها في عملية صياغة المصطلح البلاغي والنقدي، فكان لهذا التلقي أثرٌ في تعدد صياغة المصطلحات المرتبطة بمفهوم واحد. وكان للبحث رأيٌ في أن تعدد هذه الصياغات يمثل حالةً طبيعيةً قد أفرزها التنوعُ المعرفي والثقافي لأهل الاصطلاح، بل ان تنوع هذه الصياغات يمثل كذلك تنوعاً في الحكم النقدي على الأسلوب البلاغي. ولغرض اثبات هاتين الحقيقتين ارتأى البحثُ عرضَ مجموعة من الشواهد المستقاة من نصوص الخطاب البلاغي والنقدي، ومن الله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: التلقي – المصطلح البلاغي

أثر التلقي في صياغة المصطلح البلاغي والنقدي

يعد المصطلح، بوصفه علماً يرتبط بعلوم مختلفة، واحداً من الموضوعات المهمة قديماً وحديثاً، وذلك لكونه يمثل مفاتيح للعلوم ومدخلاً لسبر مفاهيمها المختلفة وسياقاتها المتنوعة. ونتيجة لأهمية موضوعة المصطلح فإنَّ ثمة دراسات كثيرة قد تناولت قضاياه وإشكالياته، فكان من تلك القضايا ما يتعلق بأسباب كثرة المصطلحات وتنوعها، وأخرى تتعلق بإشارة مصطلح واحد الى أكثر من مفهوم وثالثة ترتبط بتنوع صياغة المصطلح ذات المفهوم الواحد.

وأن الملاحظ على أغلب هذه الدراسات هو أنها تعاطت مع تلك القضايا بوصفها إشكالات وُسم بها البحثُ الاصطلاحي، وعلى ضوء هذا الامر صار لزاماً على الباحثين الوقوف على تلك الاشكاليات: أنماطها، أسبابها، حلولها.

إن المتأمل في تلك الاشكاليات الثلاث ربما يتفق مع الباحثين في أن القضيتين الاولى والثانية تعد بحق إشكاليتين كان لهما تأثيرٌ ما غير ايجابي على الدرس الاصطلاحي، فالقضية الاولى (كثرة المصطلحات) أسهمت الى حدما في ترهل المصطلحات واضطرابها على الباحثين في هذا الموضوع، أما الاشكالية الثانية (ارتباط مصطلح واحد بأكثر من مفهوم) فربما هي أخطر من الاشكالية الاولى، لأنها اسهمت الى حدّ كبير في اضطراب التقسيم البلاغي والنقدي وتشويش الفكر البلاغي والنقدي العربي، هذا الاضطراب الناجم عن غياب البحث المشترك والمتفاعل في ما بين البلاغيين العرب ونقادهم، مما كان له انعكاسٌ غير ايجابي على النظرية النقدية العربية المتقدمة وكاد يلبسها ملمحاً من ملامح التلكؤ والاضطراب في بعض مفاصله المهمة، لولا جهود البلاغيين العرب المتأخرين الذين كان لهم فضلُ عزل المصطلحات المرتبطة بعضها مع بعض والدالة على أكثر من مفهوم، نذكر من ذلك مثلاً مصطلح (الترشيح) الذي ارتبط ببعض الأنواع البلاغية كالاستعارة والتورية. اذ اقترن

الترشيح بما يلائم المستعار منه[1]، وكذلك ارتبط بما يلائم المورى به[2]. ومع تقدم الخطاب البلاغي المرتبط بصياغة المصطلح استقل (الترشيح) فصار له دلالة خاصة تقوم على مايقوي أحد فنون البديع، لذلك أفرد له باب خاص لدى صفي الدين الحلي[3]. وكذلك الحال مع مصطلح (التجريد) الذي كان له هو الآخر ارتباط مباشر مع الاستعارة والتورية، ثم استقل بعد ذلك وصار نوعا من أنواع البديع يتمثل في ((أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبا لغة في كما لها فيه))[4]. أما القضية الثالثة فهي لاتمثل اشكالية بمفهومها السلبي، وإنما هي اشكالية لها مسوغاتها الطبيعية، وهي نتاج رصيد معرفي وقرائي وُسم به الخطاب البلاغي والنقدي على حد سواء، وهذا هو محور البحث وركيزته الاساسية.

ان من مقومات البحث الاصطلاحي هو أن كل مصطلح يعد ناقلاً لفكر ما[5]، وهذا الامر يعدُّ جوهرَ علم المصطلح والاساس الذي يقوم عليه، لذلك اتفق القائمون على الدرس الاصطلاحي بأن المصطلح هو ((العلم الذي يدرس العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية))[6] وهذا التعريف وغيره من التعريفات الاخرى يشير إشارة واضحة الى أن عملية وضع المصطلح ينطلق أساساً من مفهوم، أو بتعبير آخر ينطلق من تصور خاص لمفهوم ما، لذلك يذهب بعض الباحثين الى أن المصطلح ((رمز لغوي يدل على تصور ذهني))[7] وهذا التصور الذهني هو نتاج قراءة وتأمل لواضع المصطلح إزاء نص قرآني أو أدبي، لذا ينص الخطاب الاصطلاحي على أن ((الاستعمال النقدي لايعني نقل الكلمات ليس الا... ولكن نقل مفاهيم مثقلة بحمولات تأريخية ومعرفية وو ظيفية))[8].

ان هذه النصوص وغيرها تشير الى حضور فاعل ومؤثر لطبيعة تلك التصورات وأهميتها في عملية انتاج المصطلح، وهذا ما يؤكد الآلية التي تؤديها عملية القراءة والتلقي في صياغة المصطلح وتحديده. وأن مما لاشك فيه هو أن اختلاف عملية القراءة في فهم اسلوب بلاغي ما سيقود حتماً الى اختلاف في وضع المصطلح وتعدده، وهذه واحدة من ابرز ملاحم البحث الاصطلاحي وأهم محاوره الحقيقية، إذ إن من شأن المصطلح هو تجسيده لتصورات فكرية وذهنية وتعيينها في إطار محدد، حيث يكون بمقدورها تحديد هذه التصورات وضبط المفاهيم التي ينتجها نصٌّ ما في لحظة ما[9] ولما كان اسلوبٌ لغويٌّ ما، في حدود تمثلاته اللغوية، يقود الى احتمالات عدة في الفهم والقراءة، فإن ذلك التعدد يستتبع بالضرورة انتاج تسميات متعددة تشير كل منها الى طبيعة ذلك الفهم وتلك القراءة الخاصة لذلك النص أوالأسلوب.

في ضوء ذلك يؤكد الناقد فاضل ثامر بأن المصطلح هو ((كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية الى تأطير تصورات فكرية أو تسميتها في إطار معين وتقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة[10])). ان سياقات هذه النصوص والمحور القرائي الذي ينهض عليه البحث الاصطلاحي تؤكد على أن مهمة وضع المصطلح هي عملية تالية لفعل القراءة والفهم، ومن ثَمَّ يعني هذا أن ظهور مصطلح ما واستواءه لا يتحقق الا بعد استواء عملية القراءة، لذا من غير المنطق ((أن يكون المصطلح ناضجاً، والموضوع الذي يفصح عنه مازال متردداً مضطرباً[11]))

1) ينظر المصدر نفسه، 500
2) ينظر شرح الكافية البديعية: صفي الدين الحلي، تحقيق د. نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1402هـ، 165
3) الايضاح: 512
4) ينظر وضع المصطلح العربي في الفلسفة وعلم الكلام: د. حسن حنفي، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني للموسم الثقافي الثاني عشر، 1994، 47
5) مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي، دارالشؤون الثقافية العامة – بغداد، 1985، 17 - 18
6) في المصطلح ولغة العلم: د. مهدي صالح سلطان الشمري، كلية الآداب – جامعة بغداد 2012، 56
7) اشكالية المصطلح النقدي (مصطلحات السيميائية السردية نموذجا): ميلود عبيد منقور، مجلة التراث العربي – دمشق، العدد 104، السنة 26، كانون الاول، 2006، 74
8) ينظر مدخل الى علم المصطلح (المصطلح ونقد النقد العربي الحديث): احمد بو حسن مجلة الفكر العربي المعاصر – بيروت 1989،، العدد60-61، 84
9) اشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث: فاضل ثامر، مجلة نزوى، عمان، العدد 86 ،1 أبريل، 1996، 1
10) دراسات في المعجم العربي: ابراهيم بن مراد، دار الغرب الاسلامي – بيروت ،ط1، 1987، 296 -297
11) ينظر الايضاح: 514- 515

إن فهم هذه الحقيقة يكشف لنا سرَّ تعدد بعض المصطلحات المرتبطة بمفهوم واحد – أو بمفاهيم متقاربة إن شئنا الدقة – وهذه الظاهرة كانت حاضرة في البحث البلاغي والنقدي عند العرب قديماً وحديثاً نذكر من ذلك على سبيل مصطلح (المبالغة) الذي وردت له مصطلحات أخرى مثل (الافراط في الصفة) و(الغلو) و(الاغراق) و(التبليغ).

إن قراءة هذه المصطلحات المختلفة، انطلاقاً من آلية التلقي في البحث الاصطلاحي، ستكشف أن هذه المصطلحات لم تأت من فراغ، وإنما هي من نتاج اختلاف في طبيعة تلقي النصوص وتباين في القراءات قادت الى هذه التسميات المختلفة، بدليل أن مصطلحات (الغلو) و(الاغراق) و(التبليغ) في البحث الاصطلاحي المتأخر صارت مصطلحات مستقلة بعضها عن بعض لدى القزويني[1]، وهذا دليل وعيه بأن هذه المصطلحات ليست مترادفة ولا تشير الى مفهوم واحد، وإنما تشير الى مفاهيم مختلفة وإن كانت متقاربة.

إن وعي القزويني بضرورة فصل هذه المصطلحات بعضها عن بعض يشير الى ان تعدد هذه المصطلحات انما كان نتاج تعدد في طبيعة التلقي ونمط مستويات القراءة التي انتجها مجموعة من البلاغيين، كل حسب رصيده المعرفي والثقافي، لذا يذهب بعضهم الى ان ((التحكم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها[2])).

إن قضية صياغة المصطلح وارتباطه بنظرية القراءة تقتضي بالضرورة الوقوف على بعض الشواهد المرتبطة بآلية صياغة المصطلح، ليتسنى لنا معرفة مدى ارتباط صياغة المصطلحات بعملية تلقي الاساليب البلاغية، وبيان مدى العلاقة المتينة في ما بين انبثاق تلك المصطلحات وآليـة فهم النصـوص وقراءتها. إن من بين تلك الشواهد هو مصطلح (التغاير) الذي ورد له لدى أهل الاصطلاح مصطلح آخر هو (التلطف). والتغاير لدى ابن رشيق ((هو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتقاوما ثم يصحا جميعاً، وذلك من افتنان الشعراء وتصرفهم وغوص افكارهم[3])) وكذلك هو لدى الحلبي فقال: التغاير هو ((أن يغاير المتكلم الناس فيما عادتهم أن يمدحوه فيذمه، أو يذمونه فيمدحه[4])).

ان اطلاق تسمية (التغاير) يتناسب تماماً مع مفهومه الوارد في هذين النصين، أو بتعبير آخر إن تسمية التغاير جاءت بناء على فهم كل من ابن رشيق والحلبي للأمثلة المذكورة عن هذا الاسلوب، أما ابو هلال العسكري والحموي ففضلا تسمية هذا النوع من الاسلوب بـ (التلطف) فقال العسكري عن التلطف: ((هو أن يتلطف للمعنى الحسن حتى تهجنه، والمعنى الهجين حتى تحسنه[5])) وكذلك عرفه الحموي فقال: ((هو أن يتلطف الشاعر بتوصله الى مدح ما كان قد ذمه هو أو غيره[6])). والذي يتأمل هذين النصين يجد أن كلاهما يشترطان ضرورة أن يستحضر الشاعر أو الناثر مادة ذهنية لتهيئة المتلقي حتى يتقبل المعنى المغاير للمألوف، فكلا النصين أكدا ضرورة أن يتلطف المتكلم ويأتي بما يسوغ طرح المعنى المخالف لما هو متداول، لذا إن سوق الدليل واستحضار المسوغ للمخاطب هو ما يفـرق (التلطف) عن (التغاير) الذي يأتي المعنى المغاير فيه بصورة مفاجئة تفتقر الى ما يسوغ طرحه من معنى مغاير، والشواهد التي ساقها كل من العسكري والحموي عن التلطف تؤكد هذه الحقيقة يقول العسكري: ((فمن ذلك أن يحيى بن خالد البرمكي قال لعبد الملك بن صالح: أنت حقود فقال إن كان الحقد عندك بقاء الخير والشر، فانهما عندي لباقيان. فقال يحيى: ما رأيت أحدا احتج للحقد حتى حسنه غيرك[7])) ثم ذكر شاهدا آخر: ((و رأى الحسن على رجل طيلسان صوف، فقال له: أيعجبك طيلسانك هذا ؟ قال: نعم، قال: انـه كان على شـاة قبلك، فهجنـه من

1) مدخل الى علم المصطلح: 84
2) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ،ط2، 1955، 100/2
3) حسن التوسل الى صناعة الترسل: شهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق د.اكرم عثمان يوسف، بغداد، 1980، 269
4) كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم، القاهرة، 1952، 290
5) خزانة الادب وغاية الارب: أبوبكر علي بن حجة الحموي، القاهرة، 1304 هـ، 128
6) كتاب الصناعتين: 290
7) المصدر نفسه: 290

وجه قريب [1])). وأمثله الحموي عن التلطف كانت قريبة من هذا. وسنكتفى من بين تلك الامثله ما ساقه في وصف البحتري ليوم الفراق بالقصير، وقد اجمع الناس على طوله فقال:

لقد تأملت الفراق فلم أجد يوم الفراق على امريء بطويل

قصرت مسافته على متزود منه لوهن صبابة وغليل [2]

فالذي يتأمل هذا النص يجد أن البحتري لم يتوقف عند حدود وصف الفراق بالقصر، وانما تلطف لهذا المعنى المغاير فجاء بما يسوغ هذا الوصف الخارج عما ألفه المتلقي، فجاء البيت التالي حاملا هذه الوظيفة التلطيفية لهذا التغاير، إذ إن رغبة العاشق في التزود من معشوقته هي التي جعلت الفراق قصيرا، وليس طويلا كما هو معتاد. وفي ضوء هذا الاداء الدلالي يمكن القول إن مجيء البيت الثاني قد نقل أسلوب التغاير– المتمثل ضمن حدود البيت الاول – الى أسلوب التلطف.

إن قراءة متأنية في اسلوب التلطف قد تشير الى أن من أطلق مصطلح (التلطف) على هذا الاسلوب كان يعي تماما أن الناظم أو الناثر كان يستحضر المتلقي ويحرص على التأثير فيه وإقناعه بالمعنى المغاير، وذلك على عكس من يطرح المعنى المغاير طرحا يفتقد الى المسوغ والدليل، ومن ثم يفتقد الى التأثير أو الاقناع، لذا يمكن القول ان مصطلح (التلطف) يتضمن الاشارة الى الاطراف الرئيسة لعملية التوصيل وهي: المرسل، والرسالة، والمرسل إليه. وهذا ما يفتقده مصطلح (التغاير) الذي يقف عند طرفين فحسب: المرسل، والرسالة.

إن اختلاف اطلاق المصطلح هنا وانقسامه ما بين (التغاير) والتلطف) انما هو نتيجة اختلاف في قراءة النصوص الماثلة، ومدى ارتباط هذه النصوص بالتلقي وتأثيرها فيه. وربما لايخفى على أحد أن مثل هذا الامر يكشف على نحو واضع مدى الارتباط الوثيق بين عملية صياغة المصطلح، وحالة التلقي التي تتمثل لدى واضع المصطلح. وثمة مصطلحات أخرى كثيرة وردت بتسميات عدة، منها على سبيل المثال مصطلح (الاغراب) الذي ورد له مصطلحان آخران هما: (المناقلة) و(الطرفة)[3] وآلية إطلاق هذه المصطلحات لدى أهل الاصطلاح مشابهة للآلية التي تم فيها انتاج مصطلحي (التغاير) و(التلطف). والاغراب هو أن ((يأتي المتكلم بمعنى غريب نادر لم يسمع بمثله أو سمع وهو قليل الاستعمال))[4] والتعريف هنا يكشف عن أسلوب نص أدبي، غير أن هذا الاسلوب قد وردت له ثلاث تسميات، ومنها (المناقلة) الذي يدل مصطلحه على مجرد نقل المعنى من سياقة المألوف الى سياق آخر غير مألوف، ودليل ذلك أن مصطلح المناقلة مأخوذ من مصدر (نقل) وهو لغة ((تحويل الشيء من موضع الى آخر))[5] ومن ثم يشير هذا المصطلح الى أن واضعه يرى أن أسلوب (المناقلة) لا يعدو الاتيان بمعنى غير مألوف بغض النظر عما يمكن أن يتركه هذا الاسلوب من أثر ما لدى المتلقي، أما مصطلح (الاغراب) لدى واضعه فإنه ربما يتضمن حكماً معيارياً بحق هذا الاسلوب، وهو حكم قد يتضمن دلالة رفض وإقرار بأن هذا الاسلوب قد خرج فيه صاحبه عن منظومة الصياغة الشعرية العربية. ودليل هذا الحكم النقدي قد تضمنه مصطلح (الإغراب) نفسه، فهو مأخوذ من مصدر (غرب) فيقال: ((و الغريبُ الغامضُ من الكلام، وكلمةٌ غريبةٌ))[6] ويقال كذلك أغرب الرجل: جاء بشئ غريب. وأغرب عليه، وأغرب به: صنع به صنعاً قبيحاً))[7] وربما تكون لهذه الدلالة اللغوية الاخيرة أثر في تضمن مصطلح

1) ينظر خزانة الادب: 129

2) ينظر تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان اعجاز القرآن، آبن ابي الاصبع المصري، تحقيق د. حفني شرف، المجلس الاعلى للشوؤن الاسلامية، 1963، 506

3) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د.أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، 1987، 1/ 260

4) لسان العرب: ابن منظور، دارصادر – بيروت، ط1، د.ت (مادة نقل)

5) لسان العرب: مادة (غرب)

6) المصدر نفسه: مادة (غرب)

7) أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، النجف، ط1، 1389 هـ، 1 / 56

(الاغراب) معنى تقويمياً رافضاً لهذا الاسلوب. ولاشك في أن هذا الحكم التقويمي لم يأت من فراغ، وإنما قد ترشح عن نمط التلقي وآلية القراءة التي صدرت عن واضع هذا المصطلح.

أما مصطلح (الطرفة) فهو التسمية الثالثة التي أطلقها بعض أهل الاصطلاح على هذا الاسلوب نفسه، وهو مصطلح قد يختزن بداخله دلالة مختلفة تشي عن موقف في التصور والحكم على هذا الأسلوب يختلف عن الموقفين السابقين، فثمة بعد معياري ايجابي ينطوي عليه هذا المصطلح الذي يشير الى كون هذا الاسلوب قد تلبس بلبوس جمالي وصياغة محببة لدى المتلقي على الرغم من غرابته. وتجدر الاشارة الى أنه ليس من السهولة بمكان قطع الرابط في ما بين الدلالة اللغوية لجذر المصطلح، والمصطلح نفسه، فأهل الاصطلاح كانوا يعتمدون في صياغة مصطلحاتهم وانتقائها على الدلالات اللغوية لتلك الجذور، وثمة نصوص تشير الى ذلك ومنها مثلاً ما نقل عن ابن معصوم المدني بعد استعراضه للمعاني اللغوية المختلفة لمصطلح (براعة الاستهلال) قائلاً: ((وكل هذه المعاني مناسب للنقل منه الى المعنى الاصطلاحي))[1].

وبالنظر لما تبين إزاء الاحكام الثلاثة المتضمنة في مصطلحات (المناقلة) و(الاغـراب) و(الطرفة) يتضح لنا أن المصطلحات الثلاثة قد اتخذت اتجاهات مختلفة وتضمنت أحكاما متباينة حول هذا الاسلوب: فالأول منها (المناقلة)يشير الى أنه خروج عن المألوف فحسب، وهي اشارة تجردت عن التقويم، والثاني (الإغراب) يشير الى كونه خروجاً غير مرغوب فيه، أما الثالث (الطرفة) فيقضي بكونه خروجاً مرغوباً فيه قد يحقق ملمحاً من ملامح الجمال الفني. وربما يكشف هذان الحكمان النقديان الاخيران عن موقفين متباينين: أحدهما يلتزم بالصياغة الشعرية العربية المألوفة ولايحيد عنها، والآخر لا يجد ضيراً في التحرر من هذه الصياغة.

هكذا يتضح مدى التعالق في ما بين نمط التلقي من جهة وصياغة المصطلح البلاغي والنقدي من جهة أخرى، ويتبين كذلك مدى الاثر الذي يمكن أن يمارسه التراكم المعرفي والثقافي الذي يتمتع به البلاغي والناقد في اثناء صياغة المصطلح الذي يمثل من جهته قيمةً فنيةً وجماليةً ونقديةً في آن معاً، فهو قيمةٌ فنيةٌ لأنه يرتبط بأسلوب ونمط كتابة، وقيمةٌ جماليةٌ لأنه قد ترشح عن فعل تقبل وقراءة خاصتين، وقيمةٌ نقديةٌ لكون المصطلح بعد ثباته وتداوله داخل منظومة البحث البلاغي والنقدي سيمثل بالنسبة للباحثين مفهوماً معرفياً دالاً على مادة علمية متكاملة، ورمزاً معبراً عن مرحلة من مراحل التطور الثقافي والفلسفي لفئة ما.

إن القول بإمكانية النظر الى أن تعدد صيغ المصطلحات يمثل اختلافاً في تلقي الاسلوب الادبي والبلاغي، لا يتوقف عند حدود تلك المصطلحات ذوات الجذور اللغوية المختلفة كما هو ماثل في الشواهد المذكورة، وانما هذه القراءات تبدو حاضرةً كذلك حتى في المصطلحات ذوات الجذر اللغوي الواحد، من ذلك مثلاً مصطلح (الجناس)، والتجانس، والمجانسة، وكذلك مصطلح (الطباق)، والتطابق، والمطابقة. فهذه المصطلحات تختلف من جهة بنائها الصرفي، ومعلوم ما للبنية من دلالة خاصة لا يتضمنها بناءٌ آخر. فهناك اختلاف بين وزني (جناس) فعال، و(مجانسة) مفاعلة، فإذا كان الاول منهما (فعال) يشير الى حدث أو حالة فحسب، فأن الوزن الثاني (مفاعلة) بوصفة مصدراً ميمياً يبدو ((في الغالب يحمل معه عنصر الذات، بخلاف المصدر غير الميمي فإنه حدث مجرد من كل شئ[(2)]) وفي ضوء هذه الدلالة التي يتضمنها المصدر الميمي (مفاعلة) يمكن القول بأن مصطلح (مجانسة) قد يختزن بداخله الاشارة الى الذات صاحبة الجناس، ومن ثم فإن القول بمصطلح (مجانسة) قد يتضمن كذلك الايحاء بفعل القصد ودلالة الوعي التي يتمثل بها صاحبُ هذا الاسلوب، وهو مالا يتضمنه مصطلح (جناس). وربما يشير هذا الحضور للذات الى حكم نقدي آخر يتضمن القولَ بدلالة التصنع والافتعال القسري التي يكون عليها الجناسُ في بعض حالاته.

1) معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع – الاردن، ط2، 2007، 31
2) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها:د. علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، ط 10، 1980، مج 18، ج 10، 9

نكتفي بما وقفنا عليه من شواهد لننتقل الى قضيته أخرى مرتبطة بالاولى ومترشحة عنها، إذ إن اشكالية انتقاء المصطلح لاتتوقف عند حدود قراءة الاسلوب البلاغي وتلقيه، وانما هي تبقى حاضرة منتقلة الى إشكالية أخرى ترتبط ببنية المصطلح نفسه وليس بمفهومه. وهذا الاشكال الثاني هو الوجه الآخر للاشكاليتين المزدوجتين التي يتمثل بهما البحثُ الاصطلاحي وهي نتيجة طبيعية يفرزها علمُ الاصطلاح الذي يؤكد على ((العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات التي تعبر عنها)) [1].

إن هذا الأمر يكشف عن أن أزمة في المصطلح لا تنتهي بمجرد حصول اتفاق في القراءة والفهم لناقدين أو أكثر، وإنما سيصطدم هذا الاتفاق بخلاف آخر يرتبط بعملية انتقاء المصطلح الاكثر دقة وتمثيلاً لهذا المفهوم أو ذاك. وفي ضوء ذلك يتكشف للباحث أن دعائم علم المصطلح تتشاطراه معرفتان رئيستان هما: المفهوم من جهة، والمصطلح المعبر عن هذا المفهوم من جهة أخرى، لذلك يقول الناقد عناد غزوان رحمه الله إن أزمة البحث الاصطلاحي تكمن في ((انه الصراع بين سلطتين لايمكن الاستغناء عنهما: سلطة المصطلح وسلطة المعرفة)) [2].

ليس بمقدور أي مصطلح أن يحقق شيوعه وثباته ما لم يكن قادراً على تمثيل المفهوم تمثيلاً دقيقاً، وهذه مسألة قديمة تنبه لها الخطابُ البلاغي والنقدي العربي، يقول الجاحظ: ((ومن علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ويكون الاسم له لا فاضلاً ولامفضولاً، ولا مقصراً، ولامشتركاً، ولامضمناً [3])). أن المتأمل في نص الجاحظ يمكنه ملاحظة شروط عدة بلغت سبعةً، وهذا ما يؤكد وعيَ الخطاب النقدي العربي وحرصه على ضرورة توافر الجهد الكبير الذي يتعين على واضع المصطلح بذله في سبيل صياغة مصطلح قادر على احتواء تفاصيل المفهوم وضبط تكويناته، لذا إن من شروط انتقاء المفردة لتكون مصطلحاً هو أن يكون بمقدورها تحديد هذه التصورات وضبط المفاهيم التي ينتجها نصٌّ أدبيٌّ في لحظة ما [4]، سيما إذا أدر كنا أن النص الادبي لا ينهض على لغة الفكر المجرد فحسب، وإنما يستمد كذلك سياقة اللغوي من لغة الخيال وتهويماته، وهذا ما يعقد من مهمة انتقاء المصطلح الذي يتعين عليه مراعاة التطابق في ما بين لغة الفكر ولغة الخيال [5].

إن الوعي بضرورة أن يكون لكل أسلوب لغوي أو مفهوم نقدي مصطلحٌ يعبّر عنه، كان له نصيب في الخطاب الثقافي العربي، يقول ابن حزم: ((لا بد لأهل كل علم وأهل كل صناعة من ألفاظ يختصون بها للتعبير عن مراداتهم، وليختصروا بها معاني كثيرة)) [6] بل ان آليات البحث عن (التطابق) في ما بين المصطلح ومفهومة كان قد وعته نصوصُ الخطاب البلاغي والنقدي العربي وعلى نحو يشي بتقدم ملحوظ في مجال الدراسات الاصطلاحية حتى أن فكرة التطابق هذه قد اتخذت لدى واضعي المصطلح اتجاهات مختلفة وذلك في اطار تسويغ انتقاء مصطلح ما وتفضيله على مصطلح اخر. ومن تلك الاتجاهات ما ارتبط بسياقات خارجة عن متن الاسلوب البلاغي ولا علاقة له بفهم هذا الأسلوب، وإنما هو اتجاه يرتبط بصاحب هذا الأسلوب، فنجد السكاكي مثلاً يعترض على مصطلح (تجاهل العارف) الذي اطلقه ابن المعتز، وذلك في معرض استشهاد السكاكي بنص قرآني، فلم يرغب في أن ترتبط لفظة (تجاهل) بالله سبحانه، فقال عن هذا المصطلح: ((ولا أحب تسميته بالتجاهل)) (7) وفضل ان يكون المصطلح هو (سوق المعلوم مساق غيره).

ان عدول السكاكي عن مصطلح سابق يدل على ان ثقافة انتاج المصطلح البلاغي والنقدي لم تكن تدور في اطار البحث عنه داخل متن الأسلوب البلاغي فحسب، وأنما تمتد كذلك الى فضاءاته التاريخية لتستمد منها ما يمكّنها من انتقاء

1) المصطلح النقدي: د. عناد غزوان، مجلة لغة الضاد، دائرة علوم اللغة العربية، مطبعة المجمع العلمي، 2002، الجزء السادس، 304
2) البيان والتبيين: ابو عمرو عثمان الجاحظ، تحقيق حسن السندوبي، دار احياء العلوم – بيروت، 1993، مج 1، ج / 100
3) ينظر مدخل الى علم المصطلح: 84
4) ينظر اشكالية المصطلح في النقد العربي الحديث وأزمة المنهج: خلدون الشمعة، مجلة الفكر العربي، العدد 1، حزيران 1978، 99 – 100
5) مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ: الشاهد البوشيخي، منشورات الافاق الجديدة - بيروت، ط1، 1982، 13
6) مفتاح العلوم: ابو يعقوب السكاكي، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1403 هـ، 427
7) تحرير التحبير: 522

المصطلح الاكثر تناسباً مع ذلك الاسلوب بكل سياقاته الداخلية والخارجية. ومن الاتجاهات الاخرى لمسوغات العدول عن بعض المصطلحات السابقة ما كان يرتبط بطبيعة البحث البلاغي والنقدي نفسه، ذلك البحث الذي كان يحرص كل الحرص على صلاح مفاهيمه وقيمه، ومن تلك المفاهيم هو ضرورة شيوع المصطلح وتداوله، ونذكر من ذلك عدول ابن ابي الاصبع عن مصطلح (التشريع) وتفضيله مصطلح (التوأم) إذ يقول: (وهذه التسمية وإن كانت مطابقة لهذا المسمى فهي غير معلومة عند الكافة، فسميته التوأم [1])). إن هذا النوع من العدول الذي انتهجه ابن ابي الاصبع يشير الى أن قضية البحث عن المطابقة في ما بين التسمية والمسمى لم تكن هي المؤثر الوحيد الذي يتحكم في صياغة المصطلح وتحديده، وانما كان لمسألة شيوع المصطلح وتداوله لدى أهل الاصطلاح أثرٌ في نشأة المصطلح البلاغي والنقدي وتطوره عبر متغيرات البنية الثقافية والفكرية والحضارية التي شهدها الخطاب العربي.

وفضلاً عن الاتجاهين السابقين ثمة اتجاه أخر قد أسهم الى حد ما في تطور المصطلح واستقراره، وهو الاتجاه المعتمد أساساً على مبدأ الموازنة بين مصطلحات عدة وانتقاء ما هو اكثرها مطابقةً للمفهوم. ومن تلك النصوص الدالة على هذا الاتجاه قول ابن حجة الحموي: ((فتسمية النوع هنا بالإبهام أليقُ من تسميته بالتوجيه، ومطابقةُ التسمية فيه لا يخفى على أهل الذوق الصحيح))[2] ومثل هذه المحاولة في ملاحقة المصطلح الاكثر دقة نجده لدى الحموي في أكثر من موضع 3. وكذلك هو الحال من قبل لدى القزويني حينما اعتمد مبدأ الموازنة والمقارنة بين مصطلحات عدة، ليعلن بعد ذلك تفضليه لتسمية (التورية) على التسميات الاخرى التي وردت لهذا النوع من الاسلوب وهي: التغطية والحيلة، والايهام، والتخييل، والمغالطة، والتوجيه [4].

إن مبدأ الموازنة في ما بين المصطلحات السابقة، ومن ثم اللجوء الى أفضلها قد لقي امتداده وبشكل ملحوظ داخل نصوص البلاغيين المتأخرين وهذا ما يمكن ملاحظته لدى ابن معصوم المدني الذي فضّل هو الاخر تسمية التورية على التسميات الآخر قائلا: ((التورية اقرب اسم سمي به هذا النوع لمطابقته المسمى[5])).

لا يخفى على الباحثين من أن هذه النصوص وغيرها كانت تؤسس لمنظومة معرفية لا محيد عنها في مجال البحث الاصطلاحي، ونعني هنا منظومة (التطابق) في ما بين قطبي المعادلة الاصطلاحية إذ تؤكد مثل هذه النصوص ان هذه المنظومة كانت حاضرة بقوة ولها الأثر الكبير في توجيه المصطلح البلاغي والنقدي وتحديد ملامحه، ومن ثم بناء صياغاته اللغوية المختلفة، وذلك الجهدُ كله كان ينطلق بناءً على حالة التلقي ومستوى القراءات التي تصدر عن المشتغلين بالاصطلاح.

إن من أولويات البحث الاصطلاحي هو النظر المستديم والمراجعة الدائمة لمدى مطابقة المصطلح مع المفهوم، فتلك ضرورة يقتضيها البحثُ العلمي الرصين والنقدُ المنهجي المنظم، إذ ((لا يتوقف التفكير في المصطلح بعد استقرار استعماله، إذ لابد من مراجعة مناسبته للاستعمال بين الحين والآخر[6])) ويحدث ذلك لأسباب معرفية وثقافية ولغوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمن يريد صياغة المصطلح، لذلك يقال إن المصطلح في حقيقته ((تركيبةٌ معرفيةٌ وجماليةٌ وثقافيةٌ متشابكةٌ ومتفاعلةٌ، وتتناوبها سياقاتٌ شتى لا تكفّ عن الحراك والجدل والتغيير التحول[7])).

في ضوء هذه الحقيقة يبدو أن نشأة المصطلح البلاغي والنقدي هو نتاج هذه التركيبة المعقدة وغير الثابتة، بما في ذلك اللغة وما تتضمنه من إشكالية قد يصعب احتواؤها وذلك بحكم طبيعتها الدلالية والسيميائية وقدرتها على الانتشار في فضاء

1) خزانة الادب: 169
2) منها على سبيل المثال ماذكره عن مصطلح (التورية) ومصطلح (التوجيه)
3) ينظر الايضاح: 353
4) أنوار الربيع في أنواع البديع: ج 5 / 5
5) في المصطلح ولغة العلم: 65
6) نظرية التجريب في الخطاب النقدي المعاصر: أيمن ثعيلب، المؤتمر العلمي الرابع لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، كلية الاداب - جامعة القاهرة، أبريل، 2005، 25
7) تحرير التحبير: 515

إشاري وترميزي غير محدود. ولا يخفى على الباحثين ولاسيما المتخصصين في البحث اللغوي المعاصر بأن المفردة اللغوية غالباً ما تختزن بداخلها طاقات دلالية وإشارية يصعبُ في احيان كثيرة الاتفاق عليها أو تحديدها، مما ينعكس ذلك على تشويه القصد الاصطلاحي وإضعاف قدرته على تمثيل المفهوم على نحو دقيق، سيما أن البلاغيين العرب ونقّادَهم كان لديهم وعيٌ بما قد تحتويه المفردةُ من إمكانات دلالية وظلالات يتعين معرفتها والتنبه إليها، فانعكس ذلك الوعي باللغة على جهودهم اللغوية والبلاغية والنقدية، وكثيرٌ من مؤلفاتهم في اللغة والتفسير والبلاغة تضم كماً هائلاً من الشواهد الدالة على هذا الموضوع.

إن من أمثلة تحسس الخطاب العربي القديم لتلك الطاقات الاشارية للمفردات اللغوية، ما ورد لدى أحد البلاغيين الذين كانت لهم جهودٌ واضحةٌ في البحث الاصطلاحي وهو ابن ابي الاصبع اذ يقول عن مصطلح (تجاهل العارف): ((وهو الذي سمّاه المتأخرون (الإعنات والتشكيك) وهذه التسمية غير مطابقة من كل وجه[1])). فقولُه ((وهذه التسمية غير مطابقة من كل وجه)) دليلٌ واضحٌ على مدى الوعي الذي كان عليه ابن ابي الاصبع حيال الوجوه الدلالية التي تختزنها المفردةُ اللغوية وقدرتها على التشظي الدلالي الذي يمكن أن تلعبه في ذهن المتلقي وتصوره.

إن بحث ابن ابي الاصبع عن مصطلح يطابق المفهوم من كل الوجوه، انما هو ناجم عن معرفته بأن المفردة اللغوية تمتلك دلالات مختلفة وتتمتع بإشارات وظلالات يجب اخذها بنظر الاهتمام لحظة استعمالها مصطلحاً بلاغياً أو نقدياً، ومن هنا جاء اعتراضه على مصطلح (الإعنات والتشكيك) لإخفاقه في تمثيل المفهوم من كل الوجوه. ولابد من التنويه هنا الى أن التوصل الى تلك الاشارات ومعرفةَ تلك الظلالات الدلالية مرهونٌ بآلية التلقي ومستوى القراءة التي تصدر عن هذا البلاغي أو ذاك، ومن ثَمَّ فإن التراكم المعرفي والخبرة اللغوية يسهمان على نحو ما في تحديد تلك الظلالات، ومن ثَمَّ صياغة المصطلح وتحديده. ومن النصوص الاخرى التي تشير الى وعي البلاغي العربي بما قد تختزنه المفردة من طاقات دلالية ورمزية، قول ابن ابي الاصبع وهو يحلل شطر بيت ابي تمام (السيفُ أصدقُ انباءً من الكتب): ((لم يرض ابو تمام أن يقول: (السيفُ اصدقُ انباءً من القلم). حتى قال ((من الكتب)) التي لا تكتب الا بالأقلام والدواة والقرطاس والكاتب المطلق اليد واللسان والجنان[2])) فيكشف هذا النص عن وعي ابن أبي الاصبع بما ضمَّته مفردةُ (الكتب) – ضمن سياقها – من دلالات وإشارات قد أسهمت في بناء بلاغة البيت الشعري وثرائه.

إن الوعي بإمكانات اللغة الدلالية وقدرتها على اختزان طاقات إشارية لا بد أن يكون له تأثيرٌ في عملية صياغة المصطلح وتحديده، وذلك بحسب ما يمثله هذا المصطلح أو ذاك من قوة تعبيرية وظلالية تحيط بمفهوم ما يُراد تداولُه داخلَ نسق معرفي وثقافي منتظم، ألا وهو البحث الاصطلاحي. وحتى تتضح لنا حيثيات هذا الموضوع سنقف عند مصطلح (لزوم مالا يلزم) الذي وردت له مصطلحات أخرى هي: التضييق، والتشديد، والإعنات. اذ إن النظر في جذور هذه المفردات يكشف عن اختلاف في دلالاتها وتباين في مدى طاقاتها التعبيرية المتضمنة عليها، الأمر الذي دفع بأهل الاصطلاح الى اختلافهم في انتقاء المصطلح الأنسب للتعبير عن هذا الاسلوب. فمن دلالات مصطلح التضييق بوصفها مفردةً لغويةً هي: نقيض السعة، وكذلك الفقر وسوء الحال.3 وربما تثير في ذهن المتلقي كذلك دلالة التحجيم مثلاً، أو اقصاء ما هو متاح. ومع ما يمكن أن يشير إليه مصطلح (التضييق) فإنه لا يبلغ المدى الذي يتجاوز به مصطلح (التشديد)، ذلك أن من دلالات هذا المصطلح المستمد من الجذر (شدد) هي: مكاره الدهر، وكذلك المبالغة في الشيء 4. وربما من الدلالات السيميائية لهذا المصطلح هو

1) خزانة الادب: 130
2) ينظر لسان العرب: مادة (ضيق)
3) ينظر المصدر نفسه: مادة (شدد)
4) المصدر نفسه: مادة (عنت)

الالتزام بما هو غير مرغوب فيه، وكذلك المبالغة غير المحببة لدى المتلقي، بل قد يعني كذلك الاساءة الى الاسلوب الادبي والاتجاه به صوبَ ما هو خارج عن ذائقة التلقي.

وفي ضوء هذا الانتشار الدلالي لمصطلح (التشديد) فإن القيمة النقدية الرافضة لهذا الاسلوب تفوق تلك القيمة التي يمكن استنتاجها من المصطلح السابق، ولا نستبعد في أن تكون هاتان القيمتان النقديتان اللتان تم استنتاجهما من المصطلحين المذكورين قد انبثقتا من تلك الطاقة الدلالية والوظيفة الانتشارية المتوافرة في جذري هذين المصطلحين. أما مصطلح (الإعنات) فإن جذره اللغوي يتوافر فيه قدرٌ من الدلالات الرمزية والاشارية ما يفوق دلالات الجذرين السابقين، فيقال: ((العنتُ: دخولُ المشقة على الانسان ولقاء الشدة.... والإعناتُ تكليفُ غير الطاقة))[1] وكذلك ((قال ابن الأثير: العنتُ المشقةُ والفسادُ والهلاكُ والإثمُ والغلطُ والخطأُ))[2] وقال كذلك الجوهري: العنتُ الاثمُ[3]. وعليه فإن ((جملةَ العنت: الضررُ الشاقُّ المؤذي))[4].

وبالنظر الى الدلالات المختلفة التي يتضمنها جذر (عنت) يمكن القول بأن الطاقة الدلالية المتوافرة فيه قد تشير الى مدى الرفض الذي يمكن استنتاجه من مصطلح (العنت) لهذا الاسلوب الادبي والمتمثل بـ (لزوم مالا يلزم). ليس من السهولة بمكان القول بأن الطاقة الدلالية والانتشارية المتضمنة عليها هذه المفردات لم تكن حاضرةً في تصور أهل الاصطلاح، ومن ثم كان لها أثرٌ في اختيار المصطلح الاكثر دقة من غيره. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن القول كذلك بأن فاعلية القراءة ومستوى التلقي لتلك الطاقات المختزنة كان لها أثرٌ كذلك في الظاهرة التي رأيناها في البحث الاصطلاحي عند العرب والمتمثلة في العدول عن مصطلح وانتاج غيره، أو في تفضيل مصطلح على مصطلحات اخرى.

ربما ليس بمقدور الباحثين أن يشككوا في مدى تحسس الخطاب البلاغي والنقدي العربي إزاء طبيعة المصطلح وتشكله، وحرصه على ضرورة المطابقة في ما بين المصطلح ومفهومه، سيما بعد النظر في أمثلة اخرى تؤكد ما للخبرة المعرفية واللغوية للمتلقي من أثر في صياغة المصطلح وعلاقته بالمفهوم المعبر عنه، نذكر من ذلك تفريقهم بين مصطلحات: حسن الابتداء، وبراعة الاستهلال، وبراعة المطلع. فاذا كان (حسن الابتداء) يعني ((أن يكون مطلعُ الكلام شعراً أو نثراً، أنيقاً بديعاً [5])) بغض النظر عن طبيعة علاقته بالنص، فان (براعة الاستهلال) تعني أن يبدأ الناظم أو الناثر بمعنى يدل على مراده في اثناء النص[6]، وبهذا فان حسن الابتداء يعرف من موضعه في مقدمة النص حصرا، أما براعة الاستهلال فهي مشروطة بمدى تناسب هذا الابتداء مع نسيج النص بكامله. وفي ضوء هذا التفريق بين المصطلحين قال السيوطي: ((ومن الابتداء الحسن نوعٌ أخصُّ منه يسمى براعة الاستهلال))[7] أما القزويني فقد عدَّ براعةَ الاستهلال في درجة أحسن الابتداءات، فقال: ((وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود، ويسمى براعة الاستهلال[8])).

وبناء على ذلك فرّق ابنُ ابي الاصبع بين حسن الابتداء، وبراعة الاستهلال، حتى أنه ذكر أمثلةً مختلفةً لكل منها[9]. ثم إن دقة أهل الاصطلاح في التعاطي مع شكل المصطلح جعلتهم كذلك يفرقون بين (براعة الاستهلال) بوصفه مصطلحاً يرتبط بالمعنى ويدور في فلكه، و(براعة المطلع) الذي يرتبط بمبنى النص وشكل مقدمته فحسب دونه المعنى، وهذا ما يوضحه تعريفُ المصطلح الذي يعني ((أن يتأنق المتكلم أول كلامه ويأتي بأعذب الالفاظ وأجزلها وارقها وأسلسها وأحسنها نظماً

1) المصدر نفسه: مادة (عنت)
2) المصدر نفسه: مادة (عنت)
3) المصدر نفسه: مادة (عنت)
4) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 1/ 30
5) ينظر المصدر نفسه: 1/ 390 - 393
6) الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، طبعة القاهرة، 1368 هـ، 2 / 106
7) الايضاح: 431
8) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 1/ 390
9) أنوار الربيع في أنواع البديع: 1 / 34

وسبكاً[1]...)) وقريبٌ من هذا الشاهد ما ورد عن مصطلح (تشابه الاطراف) الذي يقوم على دلالتين: الاولى هو أن يأتي الشاعر بأول كلمة في البيت الثاني هي نفسها في آخر البيت الذي يسبقه[2] والثانية هي ((أن يختم المتكلم كلامه بما يناسب أوله في المعنى))[3]، لذا اقترح ابن معصوم المدني إبدال لفظة (تشابه) بلفظة (تناسب)، ليكون المصطلح:(تناسب الاطراف)، وذلك ليدلَّ على تشابه في المعنى وليس في الشكل[4].

إن تضمن اللغة على طاقات دلالية وإشارية غير محدودة قد أسهمت في تباين أهل الاصطلاح حول انتقاء المصطلح الاكثر دقة، وكذلك اختلافهم في صياغة المصطلحات المناسبة، وهذا ما دفع ببعض الباحثين ومنهم فاضل ثامر الى الحديث عن إشكالية ((ظلال المعاني[5]))، وذهب كذلك الى عدّ علم الاصطلاح علماً متداخلاً مع علم الالفاظ والمفردات وتطورها[6]. وعلى وفق هذا التصور الاصطلاحي القائم على ركيزة اللغة وإشكالياتها يتضح للباحث أن من مقومات واضع المصطلح هو امتلاكه الوعي التام بإمكانات اللغة ودلالاتها[7]، وقدرته على تقصي تلك الطبيعة الانتشارية الكامنة فيها، وذلك عبر عملية استحضار قصوى لمفردات متقاربة دلاليا، ثم فحص دلالات تلك المفردات والنظر في مديات انتشارها، ليتكمن بعد ذلك من انتقاء أدقها تعبيراً عن المفهوم، وإلا فإن عدم مراعاة تلك الخصوصية، أو عدم التنبه الى متاهاتها يعد ((خيانةً وخروجاً عن المفهوم الفكري في هذه الكلمة أو تلك[8])) مما ينعكس سلباً على اختيار المفردة كمصطلح قادر على نقل الحمولة المعرفية على نحو دقيق.

وفي خضم هذا الاشكال الوظيفي للمصطلح صار من أولويات شيوعه وتداوله هو أن تكون له القدرةُ على ((الامساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوةً تجميعيةً وتكشيفيةً لما قد يبدو مشتتاً في التصور[9])). إن محاولة الامساك بالعناصر الموحدة للمفهوم، وكذلك انتظامها في قالب لفظي معين لا يتحققان الا بفعل القراءة وحالة التلقي التي يمتلكها واضعُ المصطلح، ولا يخفى على الباحثين ما لـ(الذات) من أثر كبير في توجيه (الموضوع) وتحديد معالمه، ومن ثَمَّ فان اختلاف الذوات سيقود حتماً الى اختلاف في تحديد ملامح الموضوع أياً كانت طبيعتُه وقيمتُهُ، وهذه الفكرة هي أساس بحثنا هذا ونقطة انطلاقه.

قائمة المصادر

1- الاتقان في علوم القران: جلال الدين السيوطي، طبعة القاهرة، 1368هـ.

2- ازمة المصطلح النقدي: فاضل ثامر، مجلة علامات، 1993، ج2، ج.8

3- اشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث: فاضل ثامر، مجلة نزوى- عمان، العدد 86، 1 ابريل، .1996

4- اشكالية المصطلح النقدي (مصطلحات السيمائية السردية نموذجاً): ميلود عبيد منقور، مجلة التراث العربي، العدد 104، السنة 26، كانون الأول، 2006.

5- اشكالية المصطلح في النقد العربي الحديث وازمة المنهج: خلدون الشمعة، مجلة الفكر العربي، العدد 1، حزيران 1978.

1) ينظر المصدر نفسه: 3 / 45
2) الايضاح: 344
3) ينظر أنوار الربيع في أنواع البديع: 4 / 195
4) ينظر أزمة المصطلح النقدي: فاضل ثامر، مجلة علامات، 1993، مج 2، ج 8 / 168
5) ينظر اللغة الثانية (في اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث): فاضل ثامر، المركز الثقافي – بيروت، الدار البيضاء – المغرب، ط1، 1994، 131
6) ينظر المصطلح النقدي: 306
7) المصدر نفسه: 303
8) مدخل الى علم المصطلح: 84
9 وهو مركز يمنح الاعتماد لمؤسسات التعليمية المعنية بأعداد المعلمين والمدرسيين خارج الولايات المتحدة الامريكية، حسب معايير المجلس الوطني لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين (NCATE) الذي لا يمنح الاعتماد لتلك المؤسسات التي تكون خارج الولايات المتحدة الامريكية.

6- أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، طبعة النجف، ط 1، 1389 هـ.
7- الايضاح: الخطيب القزويني، شرح وتحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط 4، 1395هـ.
8- البيان والتبيين: أبو عمرو عثمان الجاحظ، تحقيق حسن السندوبي، دار احياء العلوم- بيروت، 1993.
9- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان اعجاز القرآن: ابن أبي الاصبع المصري، تحقيق د. حفني شرف، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، 1963.
10- حسن التوسل الى صناعة الترسل: شهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق د. أكرم عثمان يوسف، بغداد، 1980.
11- خزانة الأدب وغاية الأرب: أبوبكر علي بن حجة الحموي، طبعة القاهرة، 1304 هـ.
12- دراسات في المعجم العربي: ابراهيم بن مراد، دار الغرب الاسلامي – بيروت، ط1، 1987.
13- شرح الكافية البديعية: صفي الدين الحلي، تحقيق د. نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1402 هـ.
14- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط 2، 1955.
15- في المصطلح ولغة العلم: د. مهدي صالح سلطان الشمري، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2012.
16- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، 1952.
17- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر – بيروت، ط 1، د.ت.
18- اللغة الثانية (في اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث): فاضل ثامر، المركز الثقافي – بيروت، الدار البيضاء – المغرب، ط1، 1994.
19- مدخل الى علم المصطلح (المصطلح ونقد النقد العربي الحديث): أحمد بو حسن، مجلة الفكر العربي المعاصر – بيروت، 1989، العدد 60-61.
20- المصطلح النقدي: د. عناد غزوان، مجلة لغة الضاد، دائرة علوم اللغة العربية، مطبعة المجمع العلمي، 2002
21-مصطلحات بلاغية ونقدية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ: الشاهد البوشيخي، منشورات الآفاق الجديدة – بيروت، ط 1، 1982.
22- معاني الابنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع – الأدرن، ط 2، 2007.
23- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، 1987.
24- مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط 1، 1403 هـ.
25- مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، 1985.
26- نظرية التجريب في الخطاب النقدي المعاصر: أيمن ثعيلب، المؤتمر العلمي الرابع لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 6 ابريل، 2005.
27- النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها: د. علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، ط 10، 1980، مج 18، ج10.
28- وضع المصطلح العربي في الفلسفة وعلم الكلام: د. حسن حنفي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني للموسم الثقافي الثاني عشر، ط1، 1994.